سوريا

سوريا على أعتاب الخروج من العزلة: هل تبدأ مرحلة الاستثمار وإعادة الإعمار؟

الكاتب
د. عبد الباسط ابو نبوت
عضو في شبكة سوريا مورس الإخبارية

تاريخ النشر
25 أغسطس 2026

سوريا على أعتاب الخروج من العزلة: الاستثمار وإعادة الإعمار في الواجهة

تقف سوريا أمام مرحلة مفصلية في مسارها السياسي والاقتصادي، مع استمرار الجهود الدولية والسورية لإعادة النظر في منظومة العقوبات والقيود التي أثرت طوال سنوات في قدرة الاقتصاد السوري على الوصول إلى الأسواق والتمويل والاستثمار الدولي.

ولا يعني أي تخفيف أو رفع محتمل للعقوبات أن الاقتصاد السوري سينتقل تلقائيًا إلى مرحلة التعافي، لكنه قد يزيل جزءًا مهمًا من العوائق التي تواجه التجارة والاستثمار وإعادة الإعمار، إذا ترافق ذلك مع إصلاحات داخلية وضمانات قانونية ومالية واضحة.

- من العزلة إلى الانفتاح التدريجي

شهدت السياسة الخارجية السورية خلال المرحلة الأخيرة تحركًا باتجاه توسيع

العلاقات العربية والإقليمية والدولية، بالتوازي مع محاولات لإعادة تفعيل قنوات التعاون القضائي والدبلوماسي.

وشملت هذه التحركات حوارًا عربيًا وإقليميًا ودوليًا، إلى جانب اتصالات مع أطراف غربية ومؤسسات دولية، بما يعكس رغبة هذه في الانتقال من التعامل مع آثار العزلة إلى بناء علاقات قائمة على المصالح المشتركة والتعاون القضائي.

ومن هذه الزاوية، فإن النقاش حول العقوبات لم يعد قضائيًا فقط، بل أصبح مرتبطًا أيضًا بمدى قدرة سوريا على بناء علاقات طبيعية مع المجتمع الدولي وبمقدار استعدادها للتعاون في الملفات التي تشكل مصدر قلق للدول والمؤسسات الدولية.

ماذا يعني تخفيف العقوبات للاقتصاد السوري؟

الأثر الأكثر أهمية لأي تخفيف للعقوبات قد يظهر في قدرة الشركات والمصارف على التعامل مع السوق السورية ضمن الأطر القانونية الدولية.

لكن هذا المسار لن يكون تلقائيًا؛ فالمؤسسات المالية الدولية ستظل مطالبة بتطبيق قواعد التمثل ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما ستحتاج الشركات إلى وضوح في القوانين السورية المتعلقة بالاستثمار وتحويل الأموال والملكية وتسوية النزاعات.

وهكذا فإن الاستثمار وإعادة الإعمار في سوريا لا يرتبطان بقرار خارجي واحد، وإنما بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المتداخلة.

فالقرار السياسي يمكن أن يفتح الباب، لكن المستثمر يحتاج إلى بيئة يستطيع فيها أن يعرف حقوقه والتزاماته ومخاطر مشروعه بصورة واضحة.

الاستثمار يحتاج إلى بيئة أكثر وضوحًا

تمتلك سوريا احتياجات واسعة في قطاعات الكهرباء والطاقة والنقل والمياه والبنى والاتصالات والصناعة والزراعة والسياحة.

وهذه الاحتياجات يمكن أن تتحول إلى فرص استثمارية، لكن الاستفادة منها تتطلب إجراءات عملية، من بينها تطوير التشريعات، وتبسيط التراخيص، وتعزيز استقلالية المؤسسات، وتوضيح آليات تحويل الأموال، وتوفير ضمانات للمستثمرين.

لذلك فإن المرحلة المقبلة ينبغي ألا تكتفي بتوجيه الصوت إلى المستثمرين، وإنما تقديم خريطة استثمارية واضحة تتضمن المشاريع المتاحة، وحجم التمويل المطلوب، ونماذج الشركات، والضمانات القانونية، والجدول الزمني للتنفيذ.

إعادة الإعمار لا تبدأ من الصفر

التحي السوي لا يقتل فقط في إعادة بناء ما هرته الحرب، وإنما في إعادة بناء اقتصاد قادر عل الإنتاج والتصدير وخلق فرص العمل.

وهنا تبرز أهمية مشاريع النقل والطرق والموانئ والسكك الحديدية والطاقة.

فإعادة تأهيل هذه القطاعات يمكن أن تعيد سوريا عل استعادة دورها في حركة التجارة الإقليمية، خصوصًا مع تنامي التعاون في النقل والترانزيت مع السعودية وتركيا والأردن والعراق، والانفتاح الاقتصادي عل دول الخليج وآسيا.

وبذلك يمكن أن تصبح إعادة الإعمار جزءًا من مشروع اقتصادي أوسع، لا مجرد عملية لإعادة الأبنية والبنية التحتية إل ما كانت عليه.

الدبلوماسية تتحول إل أداة اقتصادية

أحد أهم التحولات في السياسة الخارجية السورية يتمثل في تزايد التركيز عل البعد الاقتصادي للعلاقات الدولية.

فالعلاقات مع السعودية يمكن أن تفتح مجالات للاستثمار والنقل والتجارة، والعلاقة مع تركيا ترتبط بالجغرافيا وإعادة الإعمار، بينما توفر باكستان والهند والصين فرصًا مختلفة في الأسواق والصناعة والتكنولوجيا.

وهذا التنوع يمنح دمشق فرصة لبناء شبكة شركات اقتصادية بدل الاعتماد عل مصدر واحد للتمويل أو الاستثمار.

لكن نجاح هذه السياسة يتوقف عل قدرة سوريا عل تحويل الاتفاقات والزيارات والبيانات السياسية إل مشاريع قابلة للتنفيذ.

التعاون الدولي واستعادة الثقة

كما أن التعامل مع المؤسسات الدولية والجهات الرقابية في الملفات الفنية والقانونية يمكن أن يكون عنصرًا مهمًا في بناء الثقة.

وأي خطوات سورية معلنة في اتجاه زيادة الشفافية والتعاون مع المؤسسات الدولية ينبغي أن تُترجم إل سياسات مستدامة، لأن المستثمر والدولة والمؤسسة المالية لا ينظرون إل التصريحات وحدها، بل إل مدى استمرارية الإجراءات وقدرتها عل التنبؤ.

وهنا تصبح الثقة أحد أهم الأصول التي تحتاجها سوريا إل استعادتها، إل جانب رأس المال والبنية التحتية.

الفرصة أكبر من مجرد رفع العقوبات

حتى في حال اتسام ظل تخفيف العقوبات،ستبقى أمام سوريا تحديات كبيرة: ضعف البنية التحتية، محدودية التمويل المحلي، الحاجة إلى إصلاح المؤسسات، وتطوير النظام المصرفي، وتحسين بيئة الأعمال، وضمان الاستقرار الأمني والقانوني.

لذلك لا ينبغي النظر إلى رفع العقوبات باعتباره نهاية الأزمة الاقتصادية، بل باعتباره فرصة لإطلاق مرحلة جديدة إذا أحسنت هيئة استثمارها.

فالمستثمر لا تغريه مجرد صور القرارات الدولية.

والأموال لا تأتي لمجرد فتح الأبواب.

المستثمر يبحث عن القانون، والاستقرار، والشفافية، والبنية التحتية، وإمكانية تحويل الأرباح، ووضوح العلاقة مع الدولة.

- من رفع القيود إلى بناء اقتصاد جديد

الاختبار الحقيقي أمام سوريا لن يكون فقط في قدرتها على إقناع المجتمع الدولي بتخفيف القيود، وإنما في قدرتها على استثمار أي انفراج دولي لبناء اقتصاد أكثر إنتاجية وتنوعًا.

وهذا يتطلب الانتقال من اقتصاد يعتمد على المساعدات والتحويلات إلى اقتصاد قادر على جذب الاستثمار، وزيادة الإنتاج، وتطوير الصادرات، وخلق فرص العمل.

كما يتطلب أن تكون إعادة الإعمار فرصة لإعادة تصميم الاقتصاد، لا مجرد إعادة بناء ما تهدم.

الخلاصة

تدخل سوريا مرحلة يمكن أن تشهد تحولات مهمة في علاقتها بالاقتصاد الدولي، لكن حجم الكاسب التي يمكن تحقيقها سيعتمد على تفاعل عاملين: مدى الانفتاح الدولي من جهة، وقدرة الدولة السورية على تنفيذ الإصلاحات من جهة أخرى.

فالتحولات الدبلوماسية التي شهدتها سوريا خلال الفترة الأخيرة وفرت مساحة أوسع للحركة، لكن هذه المساحة تحتاج إلى ترجمة اقتصادية ومؤسساتية.

وإذا نجحت هيئة في الجمع بين الانفتاح الخارجي، والإصلاح الداخلي، والشفافية، وتطوير البنية التحتية، وحماية الاستثمار، فقد تتحول نهاية مرحلة العزلة تدريجيًا إلى بداية مرحلة مختلفة عنوانها:

الاستثمار بدل العقوبات، والإنتاج بدل الاقتصاد، وإعادة الإعمار باعتباره مشروعًا لبناء اقتصاد سوري جديد، لا مجرد ترميم للاقتصاد القديم.

الرابط البديل للمقال

قرأ المقال على الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=11105

SCAN TO READ